

## الخداع الإسرائيلي:

رؤية فلسطينية لمفاوضات

كامب ديفيد وتوابعها

بلال الحسن

بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003. 130 صفحة.

بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، بدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية والأميركية شن حملة إعلامية كبرى ضد السلطة الوطنية الفلسطينية وقياداتها، باعتبارها السبب الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، في إفشال تلك المفاوضات حين رفض الجانب الفلسطيني، بحسب الرواية الإسرائيلية، العرض السخي الذي قدمه إيهود براك بإقامة الدولة الفلسطينية على 96% من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي فإنه لا يوجد أحد في الجانب الفلسطيني يمكن التفاوض معه، وأن القيادة الفلسطينية ليست جاهزة للسلام بعد. ولعل أحد أهم الأسباب، التي ساهمت في ترويح هذه الرواية الإسرائيلية، هو غياب أية رواية فلسطينية تفصيلية عن حقيقة ما جرى في كامب ديفيد توضح أسباب رفض الفلسطينيين للعرض الإسرائيلي. من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، إذ إنه من الكتب القليلة التي تروي للجمهور حقيقة ما جرى بشكل تفصيلي، في محاولة لدحض الرواية الإسرائيلية، ولإظهار أن الجانب الإسرائيلي لم يعرض أي شيء جوهري على الجانب الفلسطيني.

أعتقد أن كلمة الغلاف الخلفي للكتاب تختصر لنا الهدف منه؛ فهو ليس من أجل كشف التضليل والخديعة الإسرائيليين فحسب، بل إنه أيضاً "كتاب لإيقاظ الذاكرة، وإنقاذها من كسلها المميت." ففي مدخل الكتاب يشرح لنا بلال الحسن كيف قام الإسرائيليون بتزوير وتحريف تصريحات الرئيس الفلسطيني بأنه راضٍ للحصار والقصف وتنازل عن مواقفه المبدئية، وخصوصاً مطلب حق العودة. ويضيف أن هذا التزوير جزء من حملة إعلامية إسرائيلية، شرسة ومتواصلة، تعود إلى اليوم الذي تلا فشل مفاوضات كامب ديفيد.

يعالج الكتاب مفاوضات كامب ديفيد التي جرت في تموز/يوليو 2000 وما تمخضت عنه، ومواقف الأطراف المشاركة، ومفاوضات طابا التي جرت في كانون الثاني/يناير 2001، والمحاولات التي جرت لتقييمها.

يتمحور نقاش بلال الحسن بدايةً حول نقطتين رئيسيتين ساهمتا في إفشال قمة

كامب ديفيد قبل بدئها. النقطة الأولى، بحسب رأيه، هي عدم رغبة براك في تنفيذ انسحاب ثالث من الضفة الغربية، وإصرار الحكومة الإسرائيلية على الانتقال إلى المفاوضات النهائية فوراً. ويرى الحسن أن السبب في ذلك يرجع إلى اعتقاد إسرائيل أن احتفاظها بمزيد من الأرض يعطيها قوة تفاوضية أكبر في مواجهة الفلسطينيين؛ وهذا الموقف الإسرائيلي المتشدد في عدم الانسحاب أوجد نوعاً من عدم ثقة الجانب الفلسطيني بنيات حكومة براك.

أمّا النقطة الثانية التي ساهمت في إفشال مفاوضات كامب ديفيد، فهي عدم التحضير الكافي للقمة. فقد طالب الفلسطينيون الإدارة الأميركية بمهلة شهر على الأقل من أجل التحضير للقمة، وذلك بسبب الفجوة الكبيرة بين مواقف الطرفين. لكن هذا المطلب الفلسطيني جوبه برفض أميركي - إسرائيلي، وذهب الفلسطينيون إلى القمة تحت ضغوط شديدة من قبل الإدارة الأميركية، ولم يتم التحضير للقمة إلا خلال ثلاثة أيام فقط. ويرى المؤلف هنا أن الجانبين الأميركي والإسرائيلي يتحملان مسؤولية فشل القمة بسبب رفضهما التحضير لها، تحت ذريعة أن لدى الجانب الإسرائيلي خطاً جديدة ومغرية للفلسطينيين كفيلة بجسر الهوة بين الطرفين. ويضيف الحسن أن الاعتقاد الذي كان سائداً في الجانب الإسرائيلي هو أن السلطة الوطنية في وضع صعب ودقيق، وبالتالي فهي بحاجة إلى أي إنجاز، وهذا يمكن أن يتمثل في قيام الدولة الفلسطينية، والقيادة الفلسطينية مستعدة لدفع أثمان عالية مقابل الحصول على الدولة" (ص 14). ولعل هذا هو السبب في اعتقاد الجانب الإسرائيلي والأميركي أن القمة كانت ستجد طريقها إلى النجاح وإنهاء الصراع.

ينتقل الحسن بعد ذلك إلى مراجعة وتحليل دقائق وتفصيلات ما جرى خلال مفاوضات كامب ديفيد، وأسلوب إدارة المفاوضات خلال القمة، فيقول إن كلينتون ركز في إدارته للمفاوضات على شخص الرئيس عرفات. فقد فرض عليه عزلة، ومارس ضغوطاً كثيرة. ويضيف أن الأميركيين والإسرائيليين كانوا يرسمون حلاً شخصياً لعرفات، لا للشعب الفلسطيني. ويرى الحسن أن النهج الذي اتبعه الأميركيون في المفاوضات يشير إلى أنهم ربما كانوا يعتقدون أن "الفلسطينيين ليسوا شعباً لديه مقدسات وثوابت ورأي عام، بل هم مجموعة من الناس لهم زعيم، وتحل المشكلة حين يوافق هذا الزعيم على ما يطلب منه" (ص 19).

من جهة أخرى، ركز الأميركيون كل الضغوط على الجانب الفلسطيني، ولم يمارسوا أي ضغط على الجانب الإسرائيلي. وهذا ما ساهم، بدوره أيضاً، في إفشال المفاوضات.

أما تفصيلات ما جرى في كامب ديفيد، فإن الكاتب يبذل جهداً كبيراً من أجل تنفيذ الدعاية الإسرائيلية - الأميركية، التي تزعم أن الجانب الإسرائيلي عرض على الفلسطينيين دولة على نحو 95% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. فالحسن، وفي أكثر من مناسبة، وفي فصل بأكمله في الكتاب، يحاول أن يثبت أن هذه النسبة ليست أكثر من العنوان الإعلامي العريض لخطة إيهود براك للتسوية، وأنه لدى التدقيق في تفصيلات هذه الخطة، يتضح أن النسبة الفعلية هي أقل من ذلك كثيراً. فالكتل الاستيطانية، و"القدس الكبرى"، والمنطقة الحرام المحددة في اتفاقية الهدنة سنة 1948، ونصف مساحة البحر الميت، وغور الأردن، والقواعد العسكرية الإسرائيلية والطرق المؤدية إليها، ومحطات الرادار المتقدمة، ليست ضمن حسابات براك للضفة الغربية، وهذه ربما يبلغ مجموع مساحتها ما نسبته 25% من مساحة الضفة، بحسب اعتراف براك نفسه في مقال كتبه في صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ 2002/2/14 (ص 29).

ويناقش الحسن موضوعي اللاجئين والقدس بالتفصيل، ويوضح أن مفاوضات كامب ديفيد لم تشهد أي تقدم ملحوظ في كلا الملفين. فالإسرائيليون رفضوا الاعتراف بمسؤوليتهم عن مشكلة اللاجئين، والقبول بمبدأ حق العودة. وقد حاول الإسرائيليون الإيحاء للرأي العام بأن موضوع اللاجئين لم يكن حجر عثرة في مفاوضات كامب ديفيد، لكن "الإسرائيليين، وعلى كثرة ما تحدثوا عن تفاصيل مفاوضات كامب ديفيد، كانوا مقلين جداً في الحديث عن المفاوضات التي دارت بشأن قضية اللاجئين، وتجنبوا الإشارة إلى أن موضوع اللاجئين كان من الأسباب الرئيسية لفشل المفاوضات، وركزوا أسباب الفشل في موضوع القدس فقط" (ص 39).

وفيما يتعلق بالقدس، يقول الحسن إن الإسرائيليين لم يعرضوا على الفلسطينيين سيادة فعلية على القدس الشرقية، وإنما على بعض ضواحي مدينة القدس، في مقابل إبقاء السيادة في القدس الشرقية بيد الإسرائيليين.

باختصار، يرى المؤلف أن مفاوضات كامب ديفيد لم تشهد أية خطة إسرائيلية فعلية للسلام مع الفلسطينيين، وأن ما أثير في شأن خطة إسرائيلية مغرية وجديدة للسلام ما هو إلا خدعة إعلامية من أجل إظهار الفلسطينيين غير راغبين في السلام.

وفيما يتعلق بورقة كلينتون، التي أعلنها الرئيس الأميركي في كانون الأول/ديسمبر 2000، أي بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، يجزم الحسن أنها كانت "تكراراً للموقف الإسرائيلي في كامب ديفيد مع بعض التحسينات، وليس صحيحاً أنها كانت متقدمة على مفاوضات كامب ديفيد من حيث الجوهر" (ص 76). فمن حيث

المساحة التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية، مثلاً، تذكر الورقة أن نسبتها ستصل إلى 95% من الضفة الغربية.

لكن عند تحليل البنود الأخرى في المبادرة، مثل الاستيطان والأمن والقدس، يتضح، على حد رأي الحسن، أن هذه النسبة لا تتعدى 65%، أو أنها حتى أقل: فبينما تحدث كلينتون في البند الأول عن انسحاب إسرائيلي مما نسبته 94% - 96% من الأرض، جاء البنود الأخرى ليخفضا النسبة بنحو 20% من العرض الأصلي. إضافة إلى أن ما ورد في شأن المستعمرات والقدس والأمن جعل من مبادئ عامة إيجابية طرحها كلينتون مبادئ عصية على التطبيق على أرض الواقع (ص 79). والأمر نفسه ينطبق على المبدأ العام الذي وضعه كلينتون لحل موضوع القدس.

ومن ثم يناقش الحسن ورقة التحفظات الفلسطينية إزاء ورقة كلينتون، وينفي أن يكون الفلسطينيون وافقوا عليها، ويضيف أن الجانب الإسرائيلي لم يوافق عليها أيضاً من دون تحفظات.

في الفصل التالي، يسلط الباحث الضوء على مفاوضات طابا التي جرت في كانون الثاني/يناير 2001، ويرى أن التطور الأهم في طابا كان مصارحة كل طرف الآخر بحقيقة مواقفه، والدخول في مفاوضات بشأن جميع الموضوعات العالقة، بل مناقشة أدق التفاصيل. لكن المفاوضات، كما هو معلوم، توقفت بعد فشل براك في الانتخابات ونجاح شارون. ويتطرق الحسن إلى وثيقة موراتينوس، المسؤول الأوروبي الذي يتابع الملف الفلسطيني، ويخلص إلى استنتاج فحواه أن الجديد في طابا كان تراجع إسرائيل في قضايا محدودة لمصلحة المطالب الفلسطينية، وأن القضايا الرئيسية لم يتم التوصل إلى أي اتفاق في شأنها. ويحاول الكاتب جاهداً أن ينفي صحة ما دار بشأن تلك المفاوضات، ومنها الادعاء أن الجانبين كانا على وشك التوصل إلى اتفاق.

في الفصل الأخير يحاول الحسن أن يحلل الأسباب التي أدت إلى فشل المفاوضات، من خلال عرض ومناقشة بعض المقالات والمقابلات التي جرت مع عدد من المفاوضين الإسرائيليين في كامب ديفيد وطابا، ويركز بصورة خاصة على تحليل مقابلة صحافية مع شلومو بن - عامي، وزير الخارجية آنذاك، يتهم فيها الفلسطينيين بأنهم لا يريدون السلام، بناء على تحليلات غريبة لنفسية عرفات وذهنية الفلسطينيين المستمدة من ديانتهم وثقافتهم. ويصل الحسن في النهاية إلى أن بن - عامي "يغرف من نبع نظرية حرب الحضارات، وهذه النظرية بالذات هي التي تجعل التحاور مستحيلاً، وحين يتبناها بن - عامي فإن تهمة رفض التحاور وعدم القدرة عليه، تردت على إسرائيل لا على الفلسطينيين" (ص 121).

## ملاحظات

الملاحظة الأهم على هذا الكتاب هي، كما أعتقد، أن المؤلف لم يدعم عملية تحليله ومناقشاته فيما يتعلق بنسبة الأراضي المزعم الانسحاب منها، بحسب خطة براك، بتقديم وثائق وخرائط تثبت ما ذهب إليه. إنه يقول إن النسبة أقل كثيراً، لكنه لا يقدم أية خريطة توضح حقيقة الأمر كي يثبت زيف الادعاء الإسرائيلي. ولعل هذه هي نقطة الضعف الرئيسية في الكتاب، إذ يمكن القول إن الحس الصحفي لدى بلال الحسن طغى على تحليله الذي لا يستند إلى الوثائق. فالفكرة الرئيسية للكتاب هي تبيان الخداع الإسرائيلي للرأي العام، لكنه لا يقدم الوثائق الضرورية لتوضيح ذلك. على سبيل المثال: يرى الباحث أن مساحات من البحر الميت والمنطقة الحرام التي كانت تفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل قبل حرب 1967، ليست ضمن نسبة 95% التي عرضها براك. إلا إنه لم يوضح لنا ما هي نسبة مساحة البحر الميت من الضفة الغربية أو نسبة مساحة المنطقة الحرام. وهو يقول أيضاً إن القدس الكبرى ليست ضمن نسبة الـ 95%، إلا إنه يناقض هذا الموقف عندما يقول إن بعض مناطق القدس الكبرى، مثل أبو ديس وعناتا وغيرهما، سيكون تحت سيادة الدولة الفلسطينية، والأهم أين هي الخريطة التي قدمها الإسرائيليون وتؤكد ذلك؟

الملاحظة الثانية هي أنه لم يوجه أي انتقاد، ولو صغير، إلى الجانب الفلسطيني ورئيسه عما جرى، ولماذا لم يقدم في كامب ديفيد خطة فلسطينية خاصة به. كما أنه من الواضح أن الفلسطينيين ترددوا في القبول بمبادرة كلينتون، عكس الإسرائيليين الذين - بعد ساعات فقط من إعلانها - وافقوا عليها، كما هي إذا قبلها الطرف الآخر. كذلك فإن الكاتب لم يشير إلى اتفاق شرم الشيخ الأول في عهد براك، حين قاد صائب عريقات تلك المفاوضات، ووافق فيها، بتعليمات من قيادته، على التنازل عن ضرورة إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية قبل الانتقال إلى مفاوضات المرحلة النهائية، إذ كان النص واضحاً في ذلك الاتفاق، حيث وافق الطرف الفلسطيني على التوصل إلى اتفاق "إطار" لقضايا المرحلة النهائية في أيار/مايو، بينما تم النص على الانسحاب "الثالث" - وهو من استحقاقات المرحلة الانتقالية - في حزيران/يونيو من تلك السنة، أي بعد التوصل إلى اتفاق "الإطار".

ثامر توفيق أبو بكر

باحث في مركز جنين

للدراستات الاستراتيجية، عمان

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>